

الدرس الثالث

(عَزِيزٌ) مَرَوِيٌّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً (مَشْهُورٌ) مَرَوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

الشرح:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد ﷺ أما بعد قال البيقوني رحمه الله تعالى في منظومته الموسومة بالبيقونية لطفه البيقوني رحمه الله:
(عَزِيزٌ) مَرَوِيٌّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً (مَشْهُورٌ) مَرَوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

في هذا البيت ذكر المؤلف رحمه الله تعالى قسمين من أقسام الحديث:

1. وهو العزيز

2. والمشهور

وهما التاسع والعاشر مما ذكره المصنف من الأقسام في هذا النظم

والعزيز لغة: مأخوذ من عزَّ إذا قوي وله معان أخرى كالامتناع ولكن المراد هنا القوة.

وأما اصطلاحاً: فاختلف العلماء في تعريفه واختار الحافظ ابن حجر رحمه الله من المحققين في

النجبة قال: ما رواه اثنان ولو في بعض طبقات السند انتهى كلامه.

وعرفه ابن منده رحمه الله بأنه ما رواه اثنان أو ثلاثة وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووي وابن

كثير وبعض العلماء كصاحب فتح الملهم يفضل أن يقال ما رواه اثنان لقوله عز وجل

: (وَأَجْعَلِ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ هَرُونَ أَخِي) الآية "لأن الاصطلاح كلما قرب من استعمال القرآن كان

أحسن وأليق وأما في العزيز فقال الله: (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ)

وهل الحديث العزيز شرط للصحيح؟ قد ادعى ابن العربي رحمه الله في عارضة الأحوذى و

الكرماني في شرح البخاري أن ذلك شرط في صحيحه أن يكون عزيزاً وقد فند الحافظ ابن حجر

هذه الدعوى في الفتح ويكفي في رد هذه الدعوة ماذا ؟ أول حديث عند البخاري وهو حديث
 "إنما الأعمال بالنيات" وكذا آخر حديث عند البخاري وهو حديث "كلمتان خفيفتان على
 اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم" فإن كلاهما
 لم يصح في طبقاته الأربع الأولى إلا من طريق واحد عن واحد فالأول يعني حديث
 عمر رضي الله عنه: "إنما الأعمال بالنيات" لم يروه عن عمر إلا علقمة وما رواه عن علقمة إلا محمد بن
 إبراهيم ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد وعنه انتشر.

والثاني وهو حديث "كلمتان خفيفتان على اللسان" لم يصح إلا عن أبي هريرة رضي الله عنه وتفرد عنه
 أبو زرعة بن عمرو بن جرير البجلي وتفرد به عنه عُمارة هكذا بضم العين عُمارة بن القعقاع
 وعنه محمد بن فضيل وعنه انتشر.

ولذا فقد نظم الصنعاني رحمه الله النخبة نظما جيدا قال فيه: وليس شرطا للصحيح فاعلم...
 وقيل شرط وهو قول الحاكم يعني أبا عبد الله الحاكم
 وفي بعض النسخ بدل الشرط الثاني وقيل شرط وهو قول الحاكم
 وجد بدلا عنه ورمي من قال بالتوهم يعني هل يشترط في الحديث أن يكون عزيزا يعني في كل
 طبقة اثنين أو ثلاثة على قولين ؟ الصواب ... أن هذا لا يشترط .

وأول حديث في البخاري اختتم به صحيحه وآخر حديث عند البخاري ختم به صحيحة ليس
 فيهما هذا الشرط فكيف يشترط ذلك ومعلوم أن كل ما في البخاري من قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو
 مرفوع فيه وقيل أن المشهور مشتهر بين الناس ومنه أخذ الشهر شهرته بين الناس وأما
 اصطلاحا هذا معنى المشهور لغة اشتهر بين الناس ومنه أخذ الشهر شهرته بين الناس

وأما اصطلاحا : فما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.
 وسبق قول ابن منده وابن الصلاح وأنه يسمى عزيزا.

قال الناظم رحمه الله:

13. مَعْنَعْنُ كَعْنِ سَعِيدٍ عَنِ كَرَمٍ (وَمُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ

الشرح:

قال رحمه الله تعالى في البيت الثالث عشر من منظومته

مَعْنَعْنُ (كَعْنِ سَعِيدٍ عَنِ كَرَمٍ) وَمُبْهَمٌ (مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ)

هذا هو القسم الحادي عشر من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم.

والعنة : صيغة أداء يروي الراوي عن من فوقه ويقول عن فلان ويشترط لاتصاله يعني الحديث المعنى شروط:

أولاً : لقاء الراوي لمن روى عنه لكي يصح أن يكون الحديث متصلاً لا بد أن يكون الراوي الذي روى بالعنة لقي من روى عنه .

الثاني : سلامة الراوي من التدليس وفي الشرط الأول تكفي اللقيا ولو مرة واحدة كما قال ابن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد.

واكتفي الإمام مسلم رحمه الله بالمعاصرة مع إمكان اللقاء , واشتد نكيره غفر الله له على ممن اشترط اللقيا في مقدمته من صحيحه .

وأما عن حكم "عن" في الأداء فهي محمولة على السماع بالشرطين السابقين , ولذا قال الحافظ ابن حجر في نخبته "وعنونة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس .
وقيل يشترط ثبوت لقاءهما ولو مرة وهو المختار .

إذا روى الحديث عن من فوَّقه عن فلان عن فلان عن فلان لكي يكون هذا الإسناد متصلاً لا بد من شرطين :

أولاً : لقاء الراوي للراوي ولذلك لا بد أن يكون قد عاصره.

الثاني: ألا يكون هذا الراوي متهماً بالتدليس ، وسيأتي معنى التدليس

دلس يعني : غطى وستر , نعم أما إذا أجهم رجل من رجال الإسناد ؛ يعني كأن يقول حدثني رجل حدثني الصالح أو حدثني الثقة هذا لم يسم اسماً وإنما ذكره بصفته فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله : ولا يقبل المبهم ولو أجهم بلفظ التعديل على الأصح هذا كله إن كان في طبقة مادون الصحابة ، أما إذا أجهم الصحابي فهذا لا يضر ؛ لأنهم كلهم عدول وثقات رضي الله عنهم وأرضاهم جميعاً ، أما إذا أجهم الراوي لا تقبل هذه الرواية ولا يصح اتصالها حتى لو أجهم بصيغة تعديل كأن يقول حدثني الثقة حدثني الرجل الصالح لأنه قد يكون ثقة عنده هو وغير ثقة عند غيره قد يكون صالح عنده هو وقد يكون غير صالح عند غيره .

-- حتى لو أجهم بصيغة التعديل الأظهر أنه لا يقبل ذلك لا بد أن يصرح بهذا الراوي إما باسم أو صفة يعرف بها ولا يلزم أنه يصرح باسمه ولكن لو وصف أو ذكر بوصفه لا بأس كأن يقول حدثنا الأعرج أو الأعمش أو الأعور وهذا جائز في باب الإسناد والرواية طالما أنه لا يقصد به يعني الهمز واللمز.

قال الناظم رحمه الله:

14. وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا) وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)

قال رحمه الله تعالى في البيت الرابع عشر من منظومته .

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

هذان قسمان من أقسام الحديث المذكورة في هذا النظم وهما الثالث عشر والرابع عشر وهما العالي والنازل وعلو الإسناد ونزوله من صفات الإسناد.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : كل ما نقول قال ابن الصلاح يعني في مقدمته قال رحمه الله تعالى : طلب العلو سنة ، قال الإمام أحمد رحمه الله طلب الإسناد العالي سنة عن سلف ، وقد روينا أن يحيى بن معين قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي .. الله أكبر .. ما تشتهي قال بيتٌ خالي وسند عالي انتهى كلامه رحمه الله . فهكذا كان السلف يحبون علو الإسناد.

وكلما قلت رجال الإسناد كان هذا السند عاليا أم نازلا؟ عاليا .

أعلى ما في الكتب الستة : الثلاثيات وعند الإمام البخاري رحمه الله تعالى منها اثنا عشر حديثا غالبا بل نصفها عن المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع وهذا في كتابه الجامع لأحاديث الرسول ﷺ وأيامه وسننه والذي اشتهر بصحيح البخاري اشتهر باسم مؤلفه وليس في مسلم شيء منها يعني الثلاثيات وكذلك أبو داود والنسائي وأما الترمذي ففيه حديث ثلاثي واحد وهو قال الترمذي رحمه الله حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السُّدي الكوفي حدثنا عمر بن شاعر عن أنس بن مالك ﷺ قال قال **:" يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه كالقابض على الجمرة "** وهو حديث حسن وفي سنن ابن ماجه من الثلاثيات عدة أحاديث وأما في مسند الإمام أحمد فأكثر من ثلاثمائة حديث ثلاثي وذلك لتقدم مؤلفه رحمه الله وهذه الثلاثيات عند أحمد مجموعة في مجلدين شرحها السفاريني في مجلدين كبيرين وأما موطأ الإمام مالك فكثير من أحادته ثنائيات وثلاثيات .